النتائج الرئيسية

حتى 31 يوليو 2019 ، ما لم يرد خلاف ذلك

حالة اتفاقية عام 2008 بشأن الذخائر العنقودية
دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1 أغسطس 2010، وما زالت الأداة الدولية الوحيدة المكرسة لإنهاء المعاناة الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية
انضمت أو صدقت 106 دول إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، وهي الآن دول أطراف. وهناك 14 دولة أخرى موقعة على الاتفاقية عليها استكمال التصديق لتكون ملزمة بالكامل بأحكام الاتفاقية
في النصف الثاني من عام 2018 صدقت جامبيا وناميبيا على الاتفاقية ، في حين صدقت الفلبين في النصف الأول من عام 2019. وكانت سريلانكا آخر دولة تنضم إلى الاتفاقية، في مارس 2018
صوتت 144 دولة ، من بينها 33 دولة غير موقعة ، لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي الذي يروج لاتفاقية الذخائر العنقودية في ديسمبر 2018. وكانت زيمبابوي غير الموقعة هي الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار الذي امتنعت روسيا عن التصويت علية للمرة الأولى، بعد تصويتها لا في 2015-2017

الاستخدام الجديد
لم ترد أي تقارير أو ادعاءات عن استخدام جديد للذخائر العنقودية من أي دولة طرف منذ اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في مايو 2008
استمر استخدام الذخائر العنقودية في سوريا خلال الفترة التي يغطيها التقرير (يوليو 2018 - يوليو 2019) من قبل قوات الحكومة السورية بدعم من روسيا. وكلاهما ليسا طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية. ومنذ منتصف عام 2012 ، سجل مرصد الذخائر العنقودية ما لا يقل عن 674 هجومًا بالذخيرة العنقودية في سوريا. في حين انخفض عدد هجمات الذخائر العنقودية المبلغ عنها منذ منتصف عام 2017 حيث استعادت القوات الحكومية السورية المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة ، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير فغالبًا ما لا يتم تسجيل الاستخدام الجديد
لم يستطع مرصد الذخائر العنقودية تأكيد مزاعم استخدام الذخائر العنقودية في ليبيا بشكل مستقل ، وهي ليست دولة طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية

الخسائر البشرية
في المجموع ، سجل مرصد الذخائر العنقودية 149 ضحية جديدة بسبب الذخائر العنقودية في عام 2018 ، وهو استمرار للانخفاض الكبير مقارنة بالمجموع السنوي البالغ 971 في عام 2016
في عام 2018 ، تم تسجيل أكبر عدد من الضحايا في سوريا (80) حيث وقعت الاصابات البشرية بسبب بقايا الذخائر العنقودية وأثناء هجمات الذخائر العنقودية. تم تسجيل عدد أقل بكثير من الإصابات خلال الهجمات (65 في عام 2018 ، أي أقل من ثلث 196 في عام 2017 ، والتي شهدت انخفاضًا حادًا من 857 في عام 2016)
سجل إجمالي عدد الضحايا لعام 2018 أدنى رقم سنوي منذ زيادة عدد ضحايا الذخائر العنقودية من الاستخدام الجديد في سوريا في عام 2012
شكل المدنيون 99٪ من جميع الضحايا التي سجلت حالتهم في عامي 2018 و 2017 ، بما يتماشى مع إحصاءات ضحايا الذخائر العنقودية طوال الوقت ، وبسبب الطبيعة العشوائية واللاإنسانية للسلاح
في عام 2018 ، تم تسجيل خسائر بشرية من مخلفات الذخائر العنقودية في ثماني دول ومنطقة أخرى: أفغانستان ، العراق ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، جنوب السودان ، سوريا ، أوكرانيا ، اليمن وناجورنو كاراباخ. والعديد من الخسائر البشرية لم يتم تسجيلها أو افتقدت الوثائق الكافية خصوصا التي حدثت أثناء الاستخدام الواسع النطاق في آسيا (جنوب شرق آسيا وأفغانستان) وفي العراق. ويقدر عدد الخسائر البشرية العالمية على الإطلاق في 34 دولة وثلاث مناطق أخرى بـ 56000 أو أكثر

تدمير المخزونات
دمرت 35 دولة طرفًا في اتفاقية الذخائر العنقودية ما مجموعه 1.5 مليون ذخيرة عنقودية وأكثر من 178 مليون ذخيرة صغيرة. ويمثل ذلك تدمير 99٪ من إجمالي مخزون الذخائر العنقودية العالمية الذي أعلنته الدول الأطراف
وقد أكملت دولتان طرفان تدمير المخزونات خلال الفترة المشمولة بالتقرير: بوتسوانا في 18 سبتمبر 2018 وسويسرا في 19 مارس 2019
وخلال عام 2018 ، دمرت خمس دول أطراف ما مجموعه 1079 من الذخائر العنقودية وأكثر من 46000 من الذخائر الصغيرة
لم تف غينيا - بيساو بالموعد النهائي المحدد لتدمير المخزونات في 1 مايو 2019 وهي تنتهك الاتفاقية منذ ذلك الحين
قدمت بلغاريا طلبًا بتمديد مهلة تدمير المخزونات لديها لمدة 18 شهرًا أخرى ، حتى 1 أبريل 2021 ، وهي أول دولة طرف تقدم مثل هذا الطلب
وقد بدأت أربع دول أطراف لديها ذخائر عنقودية عملية التدمير، ما أدى إلى تدمير ما مجموعه أكثر من 1000 ذخيرة عنقودية

وحوالي 125000 ذخيرة عنقودية

مساعدة الضحايا
التزمت الدول الأطراف بتحسين المساعدة المقدمة لضحايا الذخائر العنقودية بحلول عام 2020 كجزء من خطة عمل دوبروفنيك ، لكن استمرار الانخفاض في تمويل منظمات العمل المجتمعي المحلية أعاق الوصول إلى أنشطة إعادة التأهيل والأنشطة الاقتصادية توجد بعض المساعدة في جميع الدول الأطراف المتأثرة ، ولكن هناك ثمانية منهم على الأقل بحاجة لتحسين أو الاضطلاع بجهود أولية لجمع البيانات عن الضحايا واحتياجاتهم. وفي العديد من الدول الأطراف ، ظل توفير المزيد من الخدمات وتحسين التنسيق وزيادة الاندماج في النظم الوطنية أمرا ضروريًا
كان لدى جميع الدول الأطراف التي لديها ضحايا ذخائر عنقودية بعض أشكال الرعاية الصحية وإعادة التأهيل المستمرة ، لكن الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل للناجين في المناطق النائية والريفية ما زال يحتاج إلى تحسين كبير في ثلاث دول أطراف على الأقل
تضمن معظم تنسيق الأنشطة بعض تمثيل للناجين ، لكن هذا لم يكن يفي بمعايير التشاور الوثيق مع ضحايا الذخائر العنقودية، بما في ذلك الناجين، المطلوب في الاتفاقية نفسها وفي الحقوق المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة

التلوث والتطهير
هناك ما مجموعه 26 دولة (12 دولة طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية واثنان من الموقعين و 12 دولة غير موقعة) وثلاث مناطق أخرى ملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية. وليس من الواضح ما إذا كانت دولة طرف واحدة و دولة غير موقعة واحدة ملوثتين
أكملت ثماني دول أطراف وواحدة موقعة وواحدة غير موقعة تطهير المناطق الملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية في السنوات السابقة. ولم يكمل أي بلد التطهير في 2018

الإنتاج والنقل
لم تعد 18 دولة طرفًا وواحدة من الدول غير الموقعة تنتج ذخائر عنقودية ، وهو ما لا يمثل أي تغيير عن السنوات السابقة
هناك 16 دولة خارج الاتفاقية تنتج ذخائر عنقودية أو لم تلتزم بوقف الإنتاج في المستقبل

الاحتفاظ بالمخزون
لم تحتفظ غالبية الدول الأطراف التي كانت لديها مخزونات في السابق من الذخائر العنقودية بأي منها للتدريب أو البحث في تقنيات الكشف والإزالة والتدمير ، على النحو الذي تسمح به الاتفاقية
تحتفظ ثلاث عشرة دولة طرف بذخيرة عنقودية حية أو ذخائر صغيرة للتدريب والبحث ؛ جميعهم من أوروبا باستثناء الكاميرون
تحتفظ ألمانيا بأكثر الذخائر العنقودية عددا للبحث والتدريب ، لكنها خفضت بشكل كبير العدد المحتفظ بة مرة أخرى في عام 2018 ، وكذلك فعلت بلجيكا وجمهورية التشيك والدنمارك وفرنسا وإسبانيا وسويسرا

التشريعات الوطنية والشفافية
سنت 31 دولة من الدول الأطراف تشريعات وطنية لتنفيذ الاتفاقية ، وكانت آخرها أفغانستان في سبتمبر 2018. وهناك 18 دولة طرف أخرى بصدد صياغة التشريعات الوطنية للاتفاقية أو النظر فيها أو اعتمادها ، بينما ترى 42 دولة من الدول الأطراف أن قوانينها الحالية كافية لإنفاذ تنفيذ الاتفاقية
قدمت 92 دولة من الدول الأطراف تقرير الشفافية الاولي وفقًا لما تقتضيه الاتفاقية ، وهو ما يمثل 89٪ من جميع الدول الأطراف التي ينطبق عليها الالتزام حاليًا. ولم تقدم إحدى عشرة دولة طرف تقارير الشفافية الأولية الخاصة بها